

كيف يحل العلم مشكلة الفقر

للدكتور على مصطفى مشرفة بك

عميد كلية العلوم

إذا ذكرت لكم أن طريق السويس طوله ١٢٠ كيلومترا فأنى انما أكون معبرا عن حقيقة من الحقائق ، فلا يصح أن أتهم بأنى أروج لسياسة معينة أو أدافع عن مبدأ من المبادئ أو أحاجم خطة من الخطط . لا يجوز مثلا أن يقال إنى من أنصار احتفاظ بريطانيا العظمى بالدفاع عن قناة السويس أو إنى أعارض في أن تدفع شركة القناة أرباح مساهمها فيها ، وإنما يحل كلامى على أنه تقرير للحقيقة واقعة أو حقيقة موضوعية كما يسميها الفلاسفة . والعلم الحديث انما يتعرض لمثل هذه الحقيقة الموضوعية فهو يبحث عن الحقيقة ، والحقيقة وحدها ، أما ما خلا الحقيقة المجردة مما يسميه الفلاسفة القيم ، جمع قيمة ، وهو ما تقومه النفوس البشرية متأثرة في ذلك بميولها ونزعاتها ، فهذه لا يعنى بها العلم ولا ينظر فيها ، ولذلك فهو لا يسأل عنها .

وهذا الحديث حديث علمى قياده الحقائق المجردة - تلوها عليكم وكلها واقع تحت الحس قائم عليه الدليل ، وكما أن الحقائق مجردة ، كذلك النظرة اليها يجب أن تكون مجردة يجب أن تكون نظرة عامية صحيحة بعيدة عن الهوى منزهة عن الشهوة ، فأرجو أن يكون استماعكم الى هذه الروح العلمية .

والحقيقة الموضوعية الأولى هي أن الأمم المتعلمة أمم غنية والأمم الجاهلة أمم فقيرة فانجازا والولايات المتحدة الأمريكية والروسيا وسويسرا أمم متعلمة ، وهى فى الوقت ذاته أمم غنية ، ومقياس التعليم فى ذلك درجة انتشاره بين السكان ، أما مقياس الثروة فتوسط دخل الفرد الواحد من أفراد الأمة ، ففى كل بلد من البلدان التى ذكرتها قد انتشر التعليم بحيث صار كل فرد من أفراد الأمة متعلما ، ولم يبق أحدا لم يقض فى المدرسة سبع سنوات أو أكثر ، فكل شاب وكل شابة وكل رجل وكل امرأة قد وصل تعليمه إلى ما يعادل مستوى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى عدنا على الأقل ، وهذا التعليم جبرى لا مندوحة عنه وهو فى الوقت ذاته مجانى . أما متوسط دخل الفرد الواحد فهو فى الولايات المتحدة مثلا ٧٨ جنيا فى السنة وهو فى بقية البلدان التى ذكرتها لا يختلف كثيرا عن هذا المتدار ومعنى هذا أن الأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص يبلغ متوسط دخلها السنوى ٣١٢ جنيا أو ٢٦ جنيا فى الشهر .

ولكى تتيسر المقارنة أذكر لكم أن متوسط دخل الفرد الواحد فى القطر المصرى لا يتجاوز ١٢ جنيا فى السنة ، أى أن الأسرة المؤلفة من أربعة أشخاص متوسط دخلها السنوى

٤٨ حنبا أو أربعة جنيهات في الشهر، أما درجة انتشار التعليم فإنه لا يزال أكثر من ٧٠٪ من المصريين أميين لم يدخلوا مدرسة ولا كتابا .

والحقيقة الموضوعية الثانية هي أنه في الأمة الواحد يكون أصحاب الدخل القليل هم ذوو التعليم القليل وأصحاب الدخل الأكثر هم ذوو التعليم الأكثر، ففي مصر مثلا يوجد ١٢ مليون من السكان لا يزيد متوسط دخل الفرد منهم على أربعة جنيهات في السنة ، أى نحو ٣٣ قرشا في الشهر ، وهؤلاء كلهم أميون أو في حكم الأميين ، والخمسة الملايين الباقين من السكان يبلغ متوسط دخل الفرد منهم ٢٦ جنبا في السنة أى بقدر الطائفة الأولى ٦١/٢ من المرات وهؤلاء الملايين الخمسة هم الذين نالوا قسطا من التعليم .

وبعمية حسابية بسيطة ، نستطيع أن نقدر الزيادة في الدخل القومي الناشئة عن رفع مستوى طائفة الأميين الى مستوى طائفة المتعلمين ، فلو زاد دخل كل فرد من الطائفة الأولى من أربعة جنيهات الى ٢٦ جنبا في السنة ، أسأت زيادة قدرها ٢٢ جنبا في دخل كل فرد من أفراد هذه الطائفة ، ولما كان عدد أفراد هذه الطائفة ١٣ مليوناً ، فإن هذه الزيادة تعادل زيادة في الدخل القومي تساوى ٢٢ في ١٢ مليون أى ٢٦٤ مليون جنبا في السنة ، ولما كان الدخل القومي الخالى هو نحو ١٨٠ مليون جنبا في السنة ، فإنه يصير بهذه الزيادة ٤٤٤ مليون جنبا في السنة ، أى أن دخلنا القومي يزداد الى ٢٤٧٪ من قيمته الحالية ، أى يصير قدر ما هو الآن مرتين ونصف مرة تقريبا .

وانتشار التعليم بين الطائفة الأرق حالا في أمة لا ينقص من دخل الطائفة الأيسر حالا ، بل بالعكس ، ففي إنجلترا مثلا صدر قانون التعليم الإلزامى عام ١٨٧٠ فتبع ذلك ارتفاع مستمر في مستوى المعيشة للفقير والغني والتفكير معا ، فلم يأت أول القرن الحالى حتى صارت المقبرة الشرايية للطبقات الغنية في إنجلترا أضعاف ما كانت عليه قبل انتشار التعليم ، ولو قارنا حياة الأغنياء من الإنجليز في القرن الماضى . بحياة أغنيائهم في أوائل القرن الحالى ، لوجدنا فرقا شاسعا . حتى أن أغنياء القرن الماضى ، لا يكاد يزيد مستوى عيشهم على مستوى أفراد الطبقات المتوسطة ، في العصر الحالى ، يضاف الى ذلك ، أن عدد الأغنياء قد ازداد ازديادا كبيرا . عما كان عليه في القرن الماضى ، فهناك زيادتان زيادة في المستوى وزيادة في العدد ، وما يصدق على إنجلترا يصدق على غيرها من البلدان التي نشرت التعليم الجبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، والسويد ، وسويسرا وغيرها ، والسبب في ذلك راجع الى أن انتشار التعليم . يزيد في كل من الثروة القومية ، والدخل القومي . فهو يزيد في الثروة القومية ، لأن الشعب المتعلم ، أقدر على تنمية الثروة الأهلية ، بما يشيده من منشآت اقتصادية وعمرانية . وهو أقدر أيضا على استغلال هذه الثروة فلا تبقى راحة طائلة ، بل تتحرك حركة سريعة تزيد في مقدار الدخل الأهل الناتج عنها .

والحقيقة الموضوعية الثالثة ، هي أن تطبيق العلم في المدن الاقتصادية ، يزيد الثروة أضعافا مضاعفة ، بل أنه ليخلق الثروة خلقا ، ومن أبسط الأمثلة على ذلك ، استخدام الطرق العلمية في البحث عن الزيوت المعدنية ، أوزيت البترول ، وفي استخراج هذه الزيوت ، ففي أوائل القرن الحالى ، كانت كمية البترول المستخرجة من الأراضي المصرية تكاد لاتذكر ، وفي سنة ١٩٤٠ ، كانت كمية المستخرج ٩٢٨٩٥٧ طن ، أى نحو مليون من الأطنان ، فلو اعتبرنا ثمن الكيلوجرام قرشا واحدا ، لكان ثمن هذه الزيوت ، ما يقرب عن ١٠ ملايين جنيه في السنة ، وهو مبلغ لا يستهان به ، أوجده العلم من مورد واحد ، من الموارد المعدنية . وفي الصحارى المصرية ، لاسيما الصحراء الشرقية ، توجد الثروة المعدنية مكسوة تكديسا ، فهذه كتوز مفتاحها في يد العلم ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك معدن الحديد في منطقة أسوان ، فهناك مساحة تقدر بنحو ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، تحده غربا بالنيل ، وشمالا بوادى أبى صبيرة ، وشرقا بوادى علوى ، وجنوبا بوادى عجاج ، وبحيط عرض ٢٤ ، يوجد فيها نوع جيد ، من خام الحديد تقدر نسبة الحديد فيه ، في المتوسط ، بمقدار ٥٠٪ من وزن الخام ، وقد قدرت كمية الحديد في هذه المنطقة ، بنحو ٣٠٠ مليون طن ، أى أن ثمن هذا الكثر ، يزيد على الثروة الأهلية للقطر المصرى في الوقت الحالى ، ومقدارها ١١٠٠ مليون جنيه ، وفيما عدا الحديد ، توجد المعادن الآتية في منطقة أسوان ، وهى الكاولين ، والطلق ، والكورتز ، والصلصال ، والفلسبار ، كما توجد في الصحراء الشرقية ، بين وادى النيل ، والبحر الأحمر ، المعادن الآتية ، وهى الألبستوس ، والزمرد ، والكروم ، والنحاس ، والكورنندم ، والذهب ، والرصاص ، والزنك ، والمفتريوم ، والمنجنيز ، والرخام ، والبوليديم ، والنيكل ، والنوسفات ، والفضة ، وأوزنات الصوديوم ، أو التترات ، والكبريت ، والفصدير ، ومعدن ألوفرام ، الذى يحتوى على عنصر التنجستن .

كل هذه المعادن موجودة ومبينة في خرائط مصلحة المساحة كما أن البحث العلمى من شأنه أن يهديننا إلى معادن أخرى وإلى أماكن أخرى لهذه المعادن .

نما تقدم يتضح أن العلم يستطيع أن يحل مشكلة الفقر بطريقتين مختلفتين ، أحدهما طريقة غير مباشرة بنشر التعليم بين طبقات الأمة ، والثانية طريقة مباشرة بزيادة الثروة القومية ، وكلا الطريقتين يؤدي الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب جميعا ، والفقر يزداد دخله ، والغنى يزداد رأس ماله فيزداد بذلك غنى الأمة ازديادا مضاعفا .

ذكرت في أول حديثى أثنى ساعنى بالحقائق المجردة وقد سردت لكم بعض هذه الحقائق فهل يصعب على ذى العقل الراجح أن يستخلص من هذه الحقائق دروسا نافعة تهتدى بها في رسم طريقنا ؟ إن الحقائق المجردة تخبرنا أن تعليم الشعب ذو من خير الوسائل إن لم يكن خيرا الوسائل لاستثمار المال ، فهل يصعب على اللبيب أن يستنج من ذلك كيف يجب أن نستثمر أموالنا المدخرة .

والحقائق المجردة تنبأ أن استخدام العلم في استنباط الثروة المعدنية يحو الفقر ، وأن
بني منطقة أسوان وغيرها من الكنوز المكنونة ما هو كليل بحباب العنى .
ونحن نعلم ما هي منطقة أسوان ، وما هو حال سكانها ، وما هو حال سكان غيرها من
المناطق ، فهل نبقى نبعث بصدق علينا قول الشاعر :

كالعيس في البيداء يقناها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ما هي الخطوات العملية التي ترشدنا إليها هذه الحقائق العملية ؟ انى أستخلص من
هذه الحقائق اقتراحين أتقدم بهما أو يتقدم بهما العلم لحل مشكلة الفقر في مصر .

الاقتراح الأول : هو تخصيص ما يسمى بالمال الاحتياطي ، وهو المال المدخر من
فائض الإيرادات السنوية للدولة على مصروفاتها لتعميم التعليم ، فيدخل كل طفل مصرى
المدرسة ليتعلم . هذا المال الاحتياطي يستثمر الآن فيما أعلم في سندات وأوراق مالية ، وقد
رأيت من العملية الحسابية التي قدمتها لكم أن تعميم التعليم في مصر يعود علينا بزيادة في الدخل
القومى ومقدارها ٢٦٤ مليون جنيه في السنة ، وهو مبلغ أكثر بكثير من رأس المال الذى
ستصرفه في تعميم التعليم ، فمن الناحية الاقتصادية البحتة ، وبغض النظر عن أى اعتبار
إنسانى أو ثقافى لا يجوز أن نبقى المال الاحتياطي محبوساً بفائدة ٤ ٪ أو ٥ ٪ إذا كنا
نستطيع أن نضمن باستخدامه دخلاً سنوياً يزيد على ١٠٠ ٪ من رأس المال .

والاقتراح الثانى الذى أتقدم به ، هو إنشاء وزارة تسمى وزارة الاقتصاد العلمى تكون
مهمتها استخدام الطرائق العلمية في تنمية الثروة الأهلية ، وإيجاد موارد جديدة لها ، لا سيما
الموارد المعدنية ، كاستنباط معدن الحديد والمعادن الأخرى في الصحارى المصرية ، وكذلك
الموارد الطبيعية الأخرى ، كاستنباط القوى الكهربائية من مساقط المياه ، وتطبيق العلوم
الحديثة في التعمير .

وقد رأيت أن استنباط معدن واحد وهو البترول قد عاد بدخل قدره ١٠ ملايين جنيه
في السنة ، وأن ثمن الحديد الموجود بمنطقة أسوان وحدها يزيد على الثروة الأهلية للقطر
المصرى بأكمله ، وأن في صحارىنا المدد الوفير من المعادن الثمينة منها ما عرف مكانه وذكركه
لكم ، ومنها ما يهدينا البحث إليه كما هدانا إلى غيره .

هذان هما الاقتراحان اللذان أتقدم بهما ، راجياً أن يكتب لهما النجاح .

دكتور

على مصطفى مشرفة